الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/43/362
S/19881
13 May 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
MAY 16 1988

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والاربعون
البند ٣٧ من القائمة الاولية*
قضية فلسطين

مجلس الامن
السنة الثالثة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

بصفتي رئيسا بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أود أن أعرب عن بالغ قلق اللجنة إزاء استمرار الحالة الخطيرة القائمة في الاراضي الفلسطينية المحتلة . فاستخدام القمع المسلح ، فضلا عن حملات الاعتقالات بالجملة ومختلف أشكال العقاب الجماعي مستمرة بلا تمييز ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . ويبلغ عدد الفلسطينيين المعروف أنهم قتلوا بنيران البنادق الاسرائيلية منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، ١٨٠ على الاقل . وأوردت التقارير أنباء عن مقتل عشرات غيرهم نتيجة للضرب والاختناق بالنوع الشديد السمية من الغازات المسيلة للدموع ، الذي تستخدمه القوات المسلحة . وعلاوة على ذلك ، استحدثت السلطات الاسرائيلية تدابير ادارية جديدة ضد جميع السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة لإحكام السيطرة على المنطقة في جهد اضافي لقمع الانتفاضة .

وعلى الرغم من القيود المتزايدة المفروضة على الصحافة واعتقال العديد من الصحفيين الفلسطينيين ، فإن المعلومات التي تصل الى اللجنة تبين أن الانتفاضة

* A/43/50 .

مستمرة وأن عددا من الحوادث الخطيرة قد وقع منذ رسالتي المؤرخة في ١٣ نيسان/ابريل ١٩٨٨ (A/43/302-S/19769) . وقد أوردت صحيفة هاآرتس اليومية في ١٩ نيسان/ابريل ، أن السلطات الاسرائيلية أبعدت ثمانية من الفلسطينيين الى لبنان ، من بينهم ستة من سكان قرية بيتا ، متحدية بذلك قراري مجلس الامن ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) . كما سُلم أمر إبعاد لمبارك عوض ، وهو فلسطيني امريكي من المناصرين النشطين للحقوق المدنية ، وهو مسجون حاليا لحين صدور حكم نهائي في الاستئناف المقدم منه .

وذكرت "الميدل ايست انترناشيونال" في ١٦ نيسان/ابريل نقلا عن مصادر اسرائيلية أن عدد السجناء الفلسطينيين تجاوز ٠٠٠ ٧ سجين ، إلا أن مصادر فلسطينية حددت الرقم بما يقارب ٠٠٠ ١٣ سجين ، وفرض الاعتقال الاداري على ٣٠٠ ١ منهم لمدة ستة أشهر ووفقا لصحيفتي الفجر وهاآرتس ، أزيل خلال شهر نيسان/ابريل نحو ٤٠ منزلا وخمسة متاجر مملوكة لفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، كما اجتثت مئات الاشجار في العديد من القرى .

ووفقا لما أوردته وكالتا رويتر ويونيتد برس انترناشيونال ، فإن شرطة مكافحة الشغب أطلقت اليوم ، ١٣ ايار/مايو طلقات مطاطية في مصادمات مع فلسطينيين كانوا يصلون في الحرم الشريف ، وجرحت عددا من الاشخاص لم يعرف بعد . وذكرت وكالة فرانس برس ، أن غزة معزولة بالكامل منذ ١٣ ايار/مايو ، وانه وزع نحو ٠٠٠ ٣ من القوات في المدينة بينما أعلن اعتبار مدن رام الله والخليل وبيت لحم مناطق عسكرية مغلقة . وفرض حظر التجول على نابلس ومخيمات اللاجئين المجاورة لها .

كما جاء بصحيفة النيويورك تايمز الصادرة في ١١ ايار/مايو ١٩٨٨ ، أن السلطات الاسرائيلية شرعت في اتخاذ خطوات ادارية تقصد بها ، وفقا لما ذكره مسؤول كبير بوزارة الدفاع ، "إجهاض مصلحة الغالبية العظمى من الاهالي في الاستمرار في المشاركة" في الانتفاضة . وكامثلة لهذه الاستراتيجية الجديدة ذُكر أن السلطات الاسرائيلية تقوم الآن "بصورة عدوانية بتحصيل ضرائب متأخرة كان من الممكن التجاوز عنها" . أما الفلسطينيون الساعون الى استخراج شهادات زواج أو طلاق أو ميلاد فيتعين عليهم القيام بتصفية أي التزامات حكومية" .

وفي ١٠ ايار/مايو ، أوردت رويتر أن السلطات العسكرية أعلنت انه سيتوجب على جميع الفلسطينيين في قطاع غزة ممن بلغت أعمارهم ١٦ عاما فأكثر ان يستبدلوا ببطاقاتهم الشخصية الخضراء بطاقات حمراء جديدة . ويرى المجتمع الفلسطيني أن هذه الخطوات محاولة أخرى لإحكام السيطرة الاسرائيلية على قطاع غزة .

ونظرا لخطورة هذه التطورات ، تود اللجنة أن تعرب مرة أخرى عن قلقهـــا إزاء ما تنتهجه اسرائيل ، الدولة القائمة بالاحتلال من سياسات وممارسات قمعية تتنافى مـــع اتفاقية جنيف الرابعة والصكوك الدولية لحقوق الانسان وقرارات الامم المتحدة . فهـــذه التدابير القمعية ، التي ترمي الى منع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غيـــر القابلة للتصرف وفقا للمبادئ المعترف بها دوليا وقرارات الامم المتحدة تشكل عقبـــة خطيرة أمام تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة .

وتؤكد اللجنة من جديد مناشدتها لكم باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمـــان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال وتكثيف جهودكم من أجل عقـــد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائـــق الجمعية العامة ، في إطار البند ٣٧ من القائمة الاولية ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) اوسكار اوراماس - اوليفا
الرئيس بالنيابة للجنة المعنيـــة
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف

- - - - -